دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مؤتمر الاتجاهات الحديثة في السياسة الخارجية اليابانية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	الأمير، نيللي كمال
المجلد/العدد:	ع 20
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	يوليو
الصفحات:	141 - 147
رقم MD:	66037
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدبلوماسية، اليابان، السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، الأحوال السياسية، النظم السياسية، المعاهدات الدولية، التعاون الدولي، المؤتمرات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66037

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مؤتمر الاتجاهات الحديثة فى السياسة الخارجية اليابانية

مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

الأحد ٢٨ مارس سنة ٢٠٠٤

نيللى كمال الأمير *

عقد مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مؤتمراً حول الاتجاهات الحديثة فى السياسة الخارجية اليابانية. والذى تناول من خلال الدراسات التى قدمها المشاركون من المصريين واليابانيين، عملية صنع السياسة الخارجية فى اليابان، وعلاقات اليابان الإقليمية مع دول شرق آسيا، والصين وروسيا، والدولية مثل العلاقات اليابانية مع الدول العربية، والأوروبية والأمريكية. بالإضافة إلى ذلك تناولت دراسات المؤتمر دور القوى الداخلية فى صنع السياسة الخارجية اليابانية. وقد قدمت اثنتا عشرة دراسة خلال جلسات المؤتمر الأربع.

فى الجلسة الأولى للمؤتمر تم التركيز على البعد الداخلى فى صنع السياسة الخارجية اليابانية. حيث تحدث الدكتور توشيهيرو مينوهارا، الأستاذ المساعد بكلية القانون، جامعة كوبى اليابانية عن "العلاقات اليابانية الأمريكية الماضى، والحاضر والمستقبل". وذلك من خلال تأكيده على محورية هذه العلاقات فى الحفاظ على الأمن القومى اليابانى. وتكمن أهميتها اقتصادياً فى كون الولايات المتحدة سوقاً واسعاً للمنتجات اليابانية. وإقليمياً تمثل الولايات المتحدة دعامة أساسية للاستقرار الإقليمى بالنسبة لليابان. بالإضافة إلى ذلك هناك تاريخ طويل من التفاعل بين الطرفين اليابانى والأمريكى يعود إلى سنة ١٨٥٣.

وقد وصف العلاقات اليابانية الأمريكية فى الوقت الحاضر بأنها شراكة راسخة أو ثابتة، حيث لا توجد نقاط للخلاف. كما شهدت العلاقات بين البلدين أفضل فتراتها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

وعن موقف اليابان من سياسة الاحتلال الأمريكى للعراق، يرى مينوهارا أن اليابان قد أعلنت منذ بداية هذه الأزمة تأييدها الكامل للولايات المتحدة ومساندتها فى هذه القضية. وهو ما وصفه بالسياسة الصائبة لتدعيم وللحفاظ على متانة العلاقات الثنائية!

كما قدمت الأستاذة الدكتورة هدى ميتكيس، أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية دراسة بعنوان "البعد الداخلى وأثره على السياسة الخارجية اليابانية". وترى أن السياسات الداخلية فى اليابان تمثل أحد أهم مجالات صياغة السياسة الخارجية حيث يفرض العديد من

---

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

القيود على السياسات الخارجية اليابانية مقارنة بغيرها من الدول. وبالنظر إلى طبيعة الإدارة فى اليابان فإنـــه يتم تقاسمها بين كل من البيروقراط الذين يأخذون على عاتقهم مهمة تحديد معالم السياسة العامة ويتمركزون بالأساس فى طوكيو حيث تتواجد معظم الوزارات إضافة إلى رجال السياسة الحريصين على حمايـــة مصـــالح الهيئة الناخبة.

وبالنظر إلى وضع رئيس الوزراء داخلياً، فإنه يتمتع بدور كبير فى صنع السياسة الخارجية، ويزداد هذا الدور فى حالة رئيس الوزراء الحالى كويزومى الذى يولى التحالف الأمريكى اليابانى اهتمامـــاً محوريـــاً. وهو ما دعى إلى تمرير القانون الخاص بالإرهاب عقب أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، حيث يســـمح هـــذا القانون للقوات اليابانية بدعم الحرب ضد الإرهاب فى أفغانستان، كذلك لم يتردد رئيس الوزراء فـــى إعـــلان تأييده للرئيس الأمريكى بغزو العراق إضافة إلى سماحه للقوات اليابانية بالذهاب إلى العراق، وهو ما يشـــير إلى اتساع دور رئيس الوزراء فى السياسة الخارجية مقارنة برؤساء الوزارة السابقين فى اليابان.

بالإضافة إلى ذلك تناول "الدور الدولى لليابان بين المناظرة الداخلية والاستراتيجيات الدولية" منصور أبو العزم، الصحفى بجريدة الأهرام. ويركز على الموقف اليابانى من الحرب الأمريكية على العراق، وكيف أثر هذا التطور فى السياسة الخارجية اليابانية على اليابان داخلياً. حيث بررت تلك الاستراتيجية بالدوافع التاليـــة: أولاً، عدم رغبة اليابان فى تكرار تجربة حرب تحرير الكويت والتأكيد على أن اليابان مستعدة للمشاركة مـــع المجتمع الدولى فى تقديم تضحيات مثل بقية الدول، وألا تقتصر مساعدتها الدولية على تقديم الـــدعم المـــالى فقط. ثانياً، أن اليابان دولة تجارية اقتصادية بالأساس. ومن ثم، تضع الأهـــداف الاقتصـــادية فـــى مقـــدمات أولوياتها فى غضون عملية صناعة القرار السياسى، وأن لليابان مصالح اقتصادية مهمة وكبيرة فى منطقـــة الخليج العربى والعراق يهمها أن يسود الأمن والاستقرار تلك المنطقة. وترى الدراســـة أن اســـتقرار وأمـــن منطقة الخليج العربى تعد قضية أمن قومى بالنسبة لليابان. فاليابان تستورد ما يتراوح بين ٨٠ إلى ٨٥% من إجمالى احتياجاتها من النفط من منطقة الخليج العربى.

وقد عرضت الدراسة لثلاث سيناريوهات للدور اليابانى فى النظام الدولى:

الأول: أن تصبح اليابان دولة طبيعية مسلحة – ليس فقط بالقوة السياســـية والاقتصـــادية – ولكـــن بـــالقوة العسكرية أيضاً. وأن تكون لها قوة مساوية أو أكبر من القوى الأوروبية.

الثانى: أن تكون اليابان مسالمة صغيرة، وهو الطريق الذى عرفته اليابان خلال الستينيات والســـبعينيات مـــن القرن العشرين، وهو أمر مستبعد لليابان فى الوقت الحاضر.

الثالث: أن تواصل اليابان طريقها فى أن تكون قوة اقتصادية كبرى تركز على الحالات التجارية والاستثمارات والقوة الاقتصادية، وال تكون لها أية قوة عسكرية على الإطلاق.

أما الجلسة الثانية للمؤتمر فقد انقسمت إلى محورين رئيسين تناول الأول بعض العلاقـــات الدوليـــة لليابان والمتمثلة تحديداً فى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى ودول العالم الثالث، بينما تنـــاول المحـــور الثـــانى مفهوم الأمن الإنسانى وكيف أصبح على قمة بنود أجندة السياسة الخارجية لليابان.

تحدث الأستاذ الدكتور خليل درويش أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية عـــن "اليابان والعالم الثالث: رؤية استراتيجية". حيث يرى أن اليابان حرصت على اتباع استراتيجية تقوم بمقتضاها

بتحقيق التوازن بين وضع اليابان كدولة تعتمد على أسواق دول العالم الثالث سواء كمصدر من مصادر المواد الخام الأولية أو سوقاً لتصريف السلع والمنتجات اليابانية من ناحية وبين وضعها كدولة من الدول الصـناعية الكبرى من ناحية أخرى. وقد تطورت هذه الاستراتيجية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشـرين. إلا أن عقد التسعينيات قد شهد عدة تطورات محورية؛ حيث تحولت سياسة المعونات اليابانية إلى التعبيـر عـن اهتمامات سياسية وأمنية ليست أقلها أهمية محاولة استخدام المعونـة بغـرض تحقيـق أهـداف سياسـية واستراتيجية، وتماشياً مع الاتجاه العام الذى تبديه السياسات الخارجية من محاولة مواءمـة سـلوكها مـع الحلفاء فى الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة.

وبشكل عام، فإن اليابان قد أعطت تركيزاً أكبر لتوجيه المعونات نحو دول العالم الثالث بمـا يخـدم المصالح التجارية والاقتصادية لها فى الخارج كما تبدى اليابان اهتماماً أكبر خلال السنوات الأخيرة لمواجهـة قضايا البيئة العالمية الجديدة مثل دعم قيم السوق وتدعيم الاتجاهات الرامية لتحقيق التحـولات الديمقراطيـة ودعم قضايا السلم والأمن الدوليين ومؤازرة جهود الأمم المتحدة بمشاركة حلفائها فى النظام الدولى.

كما تناول السيد صدقى عابدين، الباحث بمركز الدراسات الآسيوية، "سياسة اليابـان تجـاه الاتحـاد الأوروبى". مؤكداً على تنوع أشكال هذه العلاقات. ومن القضايا الأمنية التى بزر فيها اختلاف بـين موقـف اليابان وموقف بعض الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا وبلجيكا قضية استخدام القوة ضد العراق، إذ أنه فى الوقت الذى أيدت فيها اليابان ودون أى تحفظات العدوان الأمريكى البريطانى على العراق ملقية باللائمـة على العراق بسبب انتهاكه للقرارات الدولية فإن الدول الأوروبية المذكورة عارضـت اسـتخدام القـوة ضـد العراق. ولم تكتف اليابان بمجرد التأييد وإنما شاركت لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية بقوات فى منـاطق الصراع.

وعلى مستوى القضايا الاقتصادية، تولي السياسة الخارجية اليابانية الاهتمام بقضية إطلاق العملـة الأوروبية الموحدة. والواقع أن اليابان قد رحبت بهذه الخطوة مطالبة بأن يكون الدولار واليورو والين عملات رئيسية فى العالم، والواقع أن اليابان قد رحبت بهذه العملية نظراً لأن لديها سياسة معروفـة باسـم سياسـة تدويل الين، ومن ناحية أخرى فإنها كانت قد طالبت بإنشاء صندوق نقد آسيوى بعد الأزمة المالية الآسـيوية سنة ١٩٩٧، الهدف منه زيادة التعامل بالين فى آسيا، وهذه الخطوة الأولى فى تدويل الـين، بحيـث تـزداد التعاملات بالين فى المنطقة الآسيوية سواء على صعيد التجارة أو الإقراض أو عمل التسـويات، وكـذلك أن يكون الين من العملات التى تدخل فى احتياطات الدول والشركات فى المنطقة.

أما مفهوم الأمن الإنسانى والسياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب الباردة، فقد درسته خديجة عرفة محمد، الباحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وقد رأت أن هذا المفهـوم يقـوم بالأساس على جعل الإنسان الفرد وليس الدولة وحدة التحليل الأساسية، إذ يقوم مفهوم الأمن الإنسانى علـى صون الكرامة البشرية وتلبية احتياجات الإنسان المعنوية قبل المادية من خلال الاعتماد على أدوات دبلوماسية جديدة وسياسات تنموية رشيدة دون اللجوء إلى القوة العسكرية انطلاقاً من أى سياسة أمنية يجب أن يكـون هدفها تحقيق أمن ورخاء الأفراد.

وبالنسبة لتعامل اليابان مع هذا المفهوم، فقد رأت الدراسة أنها تعتبر من أوائل الدول التـــى تنبهت لمفهوم الأمن الإنسانى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بوضعها المفهوم أحـــد عناصـــر أجنـــدتها الأمنيـــة خارجياً، كما تبنت رؤية واضحة للتعامل مع قضايا الأمن الإنسانى على المستوى العالمى. وقد ظهر ذلك مـــع سنة ١٩٩٨ أثناء قيام رئيس الوزراء فى ذلك الوقت كيوزى أوباشى بجولة فى بعض الدول الآســـيوية بعـــد الأزمة المالية الآسيوية. حيث أعلن الأمن الإنسانى عنصراً أساسياً فى السياسة الخارجية اليابانيـــة الأمنيـــة، مؤكداً على أنه فى ظل المخاطر التى تهدد البقاء البشرى فى القرن الحادى والعشرين، فإن الحاجة ملحة لجعل القرن الحادى والعشرين قرن محوره الإنسان.

وقد استكملت الجلسة الثالثة للمؤتمر دراسة العلاقات الدولية لليابان وذلك على المستوى الإقليمـــى، حيث تناولت الدراسات الثلاث لهذه الجلسة علاقات اليابان بكوريا الجنوبيـــة، ودول شـــرق آســـيا، والصـــين وروسيا.

وقد تناول "نمط السياسة الخارجية اليابانية تجاه الأزمة الكورية فى ظل تحـــولات النظـــام الـــدولى"، الأستاذ الدكتور جمال زهران، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية التجارة جامعة قناة السويس. وتوضح تلك الدراسة منذ بدايتها أهمية تحليل السياسة الخارجية لليابان كونها إحدى الدول الكبرى الصاعدة والمرشحة لأن تلعب دوراً دولياً متنامياً فى إدارة النظام الدولى فى القرن الحادى والعشرين. وذلك من خلال التعرف على سمات هذه السياسة، وتوجهاتها، والعوامل التى تؤثر عليها خاصة فى ظل التحولات التـــى يشـــهدها النظـــام الدولى.

وعلى الرغم من وصف السياسة الخارجية اليابانية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بالدور النشط إلا أن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ فى الولايات المتحـــدة وإعلانهـــا انفرادهـــا بالنظـــام الـــدولى، وانتهاجها الحرب على الإرهاب، لم يكن بوسع اليابان أن توسع من هذا الدور النشيط، بـــل انحســـر الـــدور اليابانى ليصبح دوراً مقيداً فى ظل تبعية ولكنها فى الوقت ذاته ليست التبعية التى كانت سائدة فى اليابان خلال فترة العزلة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن كان متوقعاً بعد تولى كويزومى رئاسة الوزراء فى اليابان أن يبادر بانتهاج سياسة خارجية نشيطة وفعالة إقليمياً ودولياً تتسق ومكانة اليابان اقتصادياً من جانب، ومستقلة عن الولايـــات المتحـــدة مـــن جانب آخر، إلا أن مجمل مخرجات السياسة الخارجية اليابانية على المستويين الإقليمى والدولى تؤكد التراجع اليابانى عن الدور النشيط الذى بدأته إلى دور مقيد بالسياسات الأمريكية. وقد اتضح مدى تأثير التحولات فـــى النظام الدولى عموماً وبعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ على نمط السياسة الخارجية اليابانية.

وقدم محمد إبراهيم الدسوقى، الصحفى بجريدة الأهرام دراسة حول "الاتجاهات الحديثة فى علاقـــات اليابان مع روسيا والصين". وتتنوع العلاقات اليابانية مع الصين وروسيا تاريخياً بـــين الصـــراع والتنـــافس. فبحكم الجوار الجغرافى بين اليابان وروسيا كان من المحتم اهتمام كل طرف بالآخر لعوامل متصـــلة بأمنهـــا القومى، ومع أن اليابان سعت لتحييد جبهة الاتحاد السوفيتى السابق فى الحرب العالمية الثانية بتوقيع معاهدة حياد معه، فقد انتهز ستالين هزيمة اليابان وأعلن الحرب عليها، ودفع بقواته للاستيلاء على جـــزر الكوريـــل سنة ١٩٤٥، وأسرت القوات السوفيتية ٦٠٠ ألف ياباني جرى إرسالهم إلى معسكرات العمل فـــى ســـيبريا،

حيث تظل تلك الأزمة واقعة بين الدولتين، خاصة أن الرئيس الروسى بوتين يعتبـر إعـادة الجـزر عمليـة انتحارية لأن اليابان حليفة للولايات المتحدة وتستطيع بعد استعادة السيادة عليهـا نصـب رادارات ومنشـآت عسكرية فيها بالتعاون مع الولايات المتحدة حتى مع تقارب العلاقات الأمريكية الروسية.

ومن ناحية أخرى، فبالنسبة للعلاقات اليابانية الصينية، يمكن القول أن متانة العلاقات بين الـدولتين على المستوى الاقتصادى لم تسهم بقدر كاف فى تقوية علاقاتهما السياسية المتوترة. وذلك نتيجة عدم الثقـة المتبادلة بين الطرفين حيث تتحدث اليابان عن تزايد عدد السفن الصينية التى تنتهك مياهها الإقليمية. وعلـى الجانب الصينى هناك حديث وتحذيرات متصاعدة من تداعيات تنامى القوة العسكرية اليابانية ومشاركتها فـى الحرب ضد الإرهاب، وأن اليابان يمكن أن تمثل تحدياً للأمن الإقليمى لمنطقة شمال شرق آسيا مع انتهاجهـا سياسات مستقلة فى الآونة الأخيرة.

"الاتجاهات الحديثة فى علاقات اليابان مع دول جنوب شرقى آسيا" هو عنوان الدراسة التـى قـدمها على سيد فؤاد الباحث بالهيئة العامة للاستعلامات. حيث صنفت الدراسة التوجهات اليابانيـة الرئيسـة تجـاه منطقة شرق آسيا إلى ثلاث توجهات كانت كالتالى:

أولاً: الاعتماد بشكل أساسى على الأدوات الاقتصادية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية فى جنوب شرق آسيا. وإن كان استخدام اليابان للأدوات الدبلوماسية قد اتسم بالطابع الحذر.

ثانياً: تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى جنوب شرقى آسيا. وقد استفادت الولايات المتحـدة مـن التبادل الاقتصادى بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا باعتبارها أداة هامة لمواجهة الشيوعية فى المنطقـة. فضلاً عن إن وجود القوات الأمريكية فى اليابان كان عنصراً مهماً فى مواجهة القوات السوفيتية فى شـرقى آسيا.

ثالثاً: عدم التدخل باستخدام القوة العسكرية فى جنوب شرقى آسيا. حيث أثيرت مسألة مشاركة اليابان عسكرياً فى حالتين تمثلا فى القضية الفيتنامية والقضية الكمبودية.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك قناعة لدى النخبة السياسية اليابانية بأن المجال الآسـيوى هـو المجـال الحيوى لتلك السياسة، ومن ثم، يتوقع أن تزداد التفاعلات الرئيسية الاقتصادية والدبلوماسية مع دول جنـوب شرق آسيا بشكل كبير دون الإخلال بالأسس التى تنظم حركة السياسة اليابانية فى الخـارج، وأبرزهـا عـدم التورط بشكل مكثف فى النزاعات الخطيرة وبخاصة استخدام القوة العسكرية.

وخلال الجلسة الرابعة والأخيرة للمؤتمر تم بحث وضع اليابان داخل المنظمات الإقليميـة والدوليـة بالإضافة إلى العلاقات اليابانية بالدول العربية، والعلاقات اليابانية الأمريكية. حيث تحدث الأستاذ الدكتور محمد سعد أبو عامود، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، بجامعة حلوان، السياسـة الخارجيـة اليابانيـة تجـاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. موضحاً أنه بدأ اهتمام السياسة الخارجية اليابانية بالمنطقة العربية منـذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وحدوث أزمة النفط، التى مثلت خللاً واضحاً فى المعادلة السياسية التى قامت عليها سياستها الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى قامت على أساس الارتباط التام بالولايات المتحـدة للدفاع عن اليابان ومصالحها الاستراتيجية. ثم جاءت أزمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت حيث تشـكل التحالف الدولى لتحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة، وهو ما أثار لدى اليابان قضية المشـاركة فـى إدارة

الشئون والأزمات الدولية، كدولة كبرى فى النظام الدولى معنية بالسلم والأمن الدوليين. حيث اقتصر دور اليابان فى تلك الأزمة على تقديم الدعم المالى لقوات التحالف وذلك بتقديم ١٣ مليار دولار وهو ما أدى إلى توجيه الولايات المتحدة لنقد حاد لليابان نتيجة عدم مشاركتها فى العمليات العسكرية بمقتضى الطبيعة السليمة للدستور اليابانى.

أما الاتجاهات الحديثة للسياسة الخارجية اليابانية فقد ظهرت خلال الحرب الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣ حيث قامت اليابان بنشر قوات غير قتالية فى العراق للمساعدة فى إعمار العراق. وهو ما برره رئيس الوزراء اليابانى كويزومى بأنه ضرورة لكى تبرهن اليابان على تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة، ولدفع جهود المجتمع الدولى فى عمليات إعادة إعمار العراق.

كما تحدثت نيللى كمال الأمير، الباحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عن "الاتجاهات الحديثة للعلاقات اليابانية الأمريكية: حجم المصالح وأوجه الخلاف". حيث رأت تعدد مستويات العلاقات اليابانية الأمريكية، إلا أنه على مستوى العلاقات الأمنية والسياسية، يمكن القول أن التوافق يزداد بين الطرفين ويميل ناحية التكامل بدرجة كبيرة؛ نظراً لما يرتبط به من طابع رسمى، وكون رسم السياسة الخارجية مهمة القيادة السياسية، حتى وإن لاقت بعض المعارضات على المستوى الشعبى فى الدولتين. أما العلاقات الاقتصادية والتى يتدخل فيها جماعات الضغط، والتنافس فى السوق العالمى، ورجال الأعمال والصناعة ويؤثروا فيها بشكل مباشر، فإن العلاقات اليابانية تميل نحو التنافس بحيث تأخذ شكل الصراع أحياناً، وإن حرصت اليابان على ألا يتم تصعيد هذه الخلافات إلى مستويات عالية. ومن ذلك الخلافات اليابانية الأمريكية حول تجارة السيارات، والصلب، والزجاج المسطح، وأشباه الموصلات.

بالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم مما توليه اليابان من أهمية محورية لعلاقاتها بالولايات المتحدة كحليف استراتيجى، إلا أن اليابان لم تغفل العلاقات المتعددة الأطراف، والسعى للقيام بدور إقليمى فى منطقة شرق آسيا. فى الوقت نفسه، تدرك القيادة السياسية فى اليابان ضرورة ألا تتعارض تلك العلاقات المتعددة الأطراف مع علاقاتها مع الولايات المتحدة التى تحتل المكانة الأولى على بنود أجندة السياسة الخارجية اليابانية.

ووفقاً لإحصائيات يابانية رسمية أجريت سنة ١٩٩٧، فهناك ٧٢% من اليابانيين راضين عن شكل العلاقات اليابانية الأمريكية.

وقد اختتمت دراسات المؤتمر بدراسة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الونيس، أستاذ القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حول "اليابان والمنظمات الدولية". وتؤكد الدراسة على أن اليابان تنظر إلى تدعيم علاقاتها برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) باعتبارها وسيلة مهمة ليس فقط فى تدعيم الاقتصاد اليابانى وإنما أيضاً فى تمكين اليابان من تحقيق أهدافها الاستراتيجية البعيدة على المستوى الدولى، والمتمثل فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن وتبؤ مركز القوى الكبرى فى إدارة العلاقات الدولية والنظام الدولى بصفة عامة.

من ناحية أخرى، فإنه على الصعيد الاقتصادى، تسعى اليابان إلى بناء تجمع اقتصادى قوى لمنطقة شرق آسيا بالتعاون مع رابطة الآسيان تسيطر عليه ويقوم على مبدأ التوسع التدريجى ليشمل دولاً أكثر فى

منطقة آسيا الباسيفيك لمنافسة التجمعين الاقتصاديين فى أوروبا وأمريكا الشمالية. ولعل المبـــادرة الخاصـــة بإقامة منتدى اقتصادى لشرق آسيا هى تماماً ما كانت تسعى إليه الدبلوماسية اليابانية منذ فترة طويلة، مـــن فرض السيطرة على منطقة آسيا والباسيفيك، وهو الهدف الذى لم تتمكن اليابان بعد من تحقيقه نتيجة عـــدة عوامل منها مقاطعة الولايات المتحدة لهذا المنتدى.

وختاماً، فقد حاول المؤتمر من خلال جلساته ومناقشاته ودراساته الإجابة على عدة تساؤلات منها ما هى الاتجاهات الحديثة التى طرأت على أجندة السياسة الخارجية اليابانية؟ ما هى احتمالات تغير أو اســـتمرار الدور الدولى لليابان؟ ما هى علاقات اليابان مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبـــى، والصين وروسيا، بالإضافة إلى علاقاتها مع الدول العربية؟ ما هى الثوابت وما هى المتغيرات فـــى السياســـة الخارجية اليابانية؟ كيف ترسم اليابان الدور الإقليمى لها فى منطقة شرق آسيا؟ وهل تسعى إلـــى لعـــب دور قيادى فى هذه المنطقة؟ كيف تؤثر القوى السياسية المختلفة فى النظام اليابـــانى علـــى توجهـــات السياســـة الخارجية اليابانية؟

حيث توصلت الدراسات البحثية ومناقشات المؤتمر إلى تغير الملامح العامـــة للسياســـة الخارجيـــة اليابانية التى لم يطرأ عليها تغير ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على المستوى السياســـى. وذلـــك لتحقيق هدفين رئيسين، يتمثل الأول فى الحفاظ على متانة ومحورية الحلف الاستراتيجى اليابانى الأمريكى وما يتطلبه ذلك من اتساق السياسة الخارجية اليابانية والأمريكية، وثانياً تحسين وضع اليابان دولياً على المستوى السياسى بما يتواءم قدر الإمكان مع حجمها الاقتصادى وقدراتها التكنولوجية والاقتصادية.